كلمة مملكة البحرين

أمام الدورة الرابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا 21 – 25 سبتمبر 2020

تُـلقيها

سعادة الدكتورة الشيخة رنـا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة
وكيل وزارة الخارجية
رئيس اللجنة الوطنية لحظر
استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة
عضو المجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين

السيد الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيد الرئيس،

في البداية، إن هذه الفترة ليست بالسهلة علينا جميعا مع تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ أننا نواجه تحديات غير متوقعة، استنزفت الكثير من الجهود وسلبت العديد من الأرواح. كما وأن جميع الدول في حرب مع عدو لا يرى، حيث انه أثر على أبسط تفاصيل حياتنا اليومية وعمّ الخوف والقلق في نفوسنا.

ولكن رغم صعوبتها ومرارتها ، إلا أن كيفية تعاملنا مع الأمور والحرص على إبداء الأولويات على التحديات لأمر مُبَشر، ويشعرنا بالتواصل وتوحد الهدف. فحرص الوكالة والدول الأعضاء لإقامة المؤتمر العام باستخدام حلول مبتكرة وتقنيات مختلفة، يؤكد لنا أهمية وجدية العمل نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

تود مملكة البحرين أن تتقدم بجزيل الشكر والعرفان للجهود المبذولة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ظل هذه الظروف، لما قدمته من مساندة ودعم للدول الأطراف من حيث توفير المعدات والتدريب والأجهزة لمواجهة فيروس كورونا كوفيد-19. وحرصها، منذ بداية تفشي هذا الوباء، على سير العمل وعقد الاجتماعات والورش التدريبية مع الدول رغم التحديات.

السيد الرئيس،

كما تؤكد مملكة البحرين على الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ومساعدة الدول الأعضاء في سعيها للاستفادة من التطبيقات والطاقة النووية، وفي هذا الإطار فأن المملكة تشيد بجهود الوكالة الكبيرة في توفير مجموعة واسعة من المساعدات الفنية بالإضافة الى الدعم المقدم من الوكالة بشكل مستمر في الاستخدام الأمثل للتقنيات النووية تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال توفير منصات مهمة لدعم التعاون الدولي البناء بين الدول الأعضاء في مجالات السلامة والأمن النووي وعدم الانتشار.

السيد الرئيس،

يعتبر برنامج التعاون التقني أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها عمل الوكالة من أجل بناء القدرات الوطنية للدول النامية ولضمان نقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية في سبيل تحقيق الأهداف التنموية لتلك الدول، وقد أولت مملكة البحرين من انضمامها إلى عضوية الوكالة اهتماماً خاصاً لأنشطة التعاون التقني، وركزت ضمن برامجها للتعاون التقني 2020م-2021م على تعزيز البنية الأساسية للأمان والأمن الإشعاعيين والنوويين من خلال تحضير اللوائح وتأهيل المفتشين وذلك في إطار مشروع وطني وعدد من المشاريع الإقليمية، وقد تم التركيز خلال تحضير برنامج التعاون التقني للفترة 2022م-2023م على إدخال

تقنيات البلازما الاستقرائية في التحليلات البيئية بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية التنظيمية للسلامة الإشعاعية والنووية وإنشاء مختبر لتوصيف المواد باستخدام تقنيات التحليل النووي.

السيد الرئيس،

إن مملكة البحرين تسعى جاهدة كدولة طرف في جميع الاتفاقيات الدولية في مجال السلامة النووية بتقديم تقاريرها الوطنية بشكل شامل ووقتي والمشاركة الفعالة في عمليات الاستعراض لاتفاقية الأمان النووي، وتؤكد المملكة على أهمية انضمام الدول لهذه الاتفاقية وتستمر بدعوة البلدان التي لديها أنشطة نووية موسعة والتي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمان النووي إلى الانضمام للاتفاقية وتنفيذها في أقرب وقت.

كما وأنه التزاماً بدور مملكة البحرين في مجال السلامة النووية، فإنها في المرحلة المقبلة تسعى لتوقيع "اتفاقية التعاون بين الدول العربية في آسيا للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية – ARASIA، بالإضافة إلى الموافقة على مدونة السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

السيد الرئيس،

وفي مجال الأمن النووي، تلتزم مملكة البحرين بجميع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وتدعم الجهود التي تبذلها الوكالة في اتخاذ خطوات فعالة نحو تحقيق عالمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية CPPNM، وتؤكد على أهمية هذه الاتفاقية والتعديل الذي دخل حيز النفاذ وأهميتها في إنشاء آلية عالمية لضمان الحماية المادية للمواد النووية، وفي هذا الإطار ستقوم مملكة البحرين بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإعداد خطة وطنية شاملة تشمل الإجراءات والتشريعات الوطنية اللازمة في سبيل تنفيذ الاتفاقية وتعديلاتها.

السيد الرئيس،

تؤكد مملكة البحرين على موقفها الداعي إلى التخلي عن السلاح النووي باعتباره السبيل الوحيد للتأكد من عدم استخدام هذه الأسلحة من قبل الدول أو من أي طرف كان، كما تؤكد المملكة على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وإخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لرقابة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوية وترفض إخضاع برامجها ومنشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولة للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

كما وإن مملكة البحرين تفتخر وتثمن كوادرها من النساء والشباب من الجنسين، والعاملة في مجالات عمل الطاقة المستدامة وبشكل خاص الطاقة النووية كعناصر فعالة في تنفيذ الأبحاث والدراسات النوعية للاستخدامات السلمية والسليمة للطاقة النووية، ولما لهذه الفئتين من أهمية في مواكبة بناء المجتمعات الواعية والفعالة. حيث أن مملكة البحرين تعمل بشكل استراتيجي ومؤسسي منظم وجاد لتحقيق التوازن بين الجنسين في كافة المجالات والأطر التنموية من خلال إنشاء جهاز إستشاري وطني "المجلس الأعلى للمرأة" كشريك أساسي في الصفوف المتقدمة العاملة على تنفيذ أسس التطوير والتنمية الوطنية ومواكبة العالم فيه. و من هذه المنصة الهامة، تدعو مملكة البحرين جميع دول العالم، للعمل على تمكين المرأة والشباب من الجنسين وذلك إيماناً ويقيناً بالقدرات الإستثنائية التي تتمتع بها المرأة والشباب من الجنسين في العمل والإبداع في كافة المجالات التطويرية والتنموية الحالية والمستقبلية وسبل ضمان إستدامتها.

ختاماً، تتطلع مملكة البحرين إلى المزيد من التعاون المثمر والبنّاء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أُنشأت من أجلها وفي مقدمتها تعزيز الاستخدام السلمي والسليم للطاقة النووية في كافة المجالات الحيوية والتنموية لما فيه خير الإنسانية جمعاء. كما ويسرني أن أُؤكد لكم على التقدير العالي للمملكة إلى الجهود المبذولة من قبل الوكالة الدولية وأجهزتها المختلفة لتعاونها المستمر مع مملكة البحرين.

شكراً السيد الرئيس.